عكاظ OKAZ
سياسية . اجتماعية . اقتصادية
السنة الحادية والاربعون العدد ١٢١٣٠ الجمعة ٤ شعبان ١٤٢٠هـ الموافق ١٢ نوفمبر ١٩٩٩م

مكتب طيبة للاستقدام
استقدامنا لجميع مناطق المملكة وجميع المهن
أندونيسيا
- بنجلاديش - سيرلانكا - المغرب -
الدول المسموح بها
العنوان: جدة - شارع التحلية - عمارة الحجاز رقم ٢
ت: ٦٦٩٠٤٣٧ / ٦٦٤٠٤٢٣

النجدين
للاستقدام
زمن قياسي بتكلفة أقل
تخفيضات
بمناسبة الانتقال إلى موقعنا الجديد
اندونيسيا - الفلبين - سيرلانكا - بنجلاديش - الهند - باكستان
ت: ٦٣٢٠٨٧١ / ٦٣٢٠٨٧٢ فاكس: ٦٣٢٠٨٧٣

سموه التقى جوسبان ورؤساء تحرير الصحف السعودية ..الامير سلطان :

دعم المؤسسات الاعلامية بالمملكة بما تحتاجه من طاقات لاداء رسالتها

○أمل توقيع الاتفاق النهائي للحدود بين المملكة واليمن قريبا

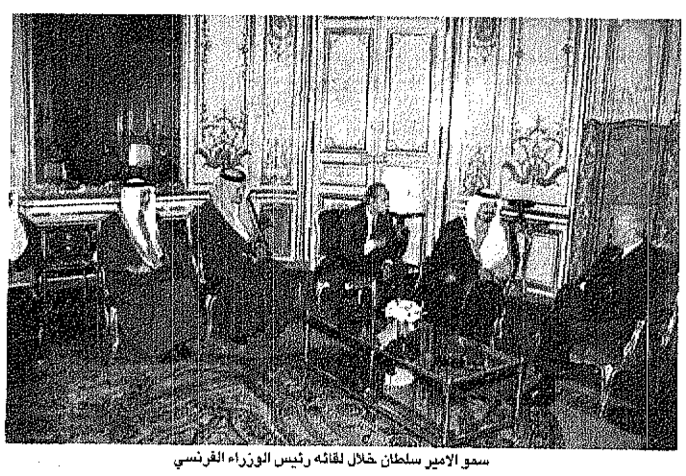

سمو الامير سلطان خلال لقائه رئيس الوزراء الفرنسي

مع الاهتمام بالقضايا الاقليمية والدولية ومسيرة السلام

تفعيل الشراكة السعودية الفرنسية تتصدر مباحثات الامير سلطان في باريس

○تطوير العلاقات واستقطاب الاستثمارات وتنمية وتحديث القدرات الفنية والدفاعية ○ تقدير فرنسي واضح لدور المملكة الفاعل في أمن واستقرار المنطقة ○ تأييد انضمام المملكة لمنظمة التجارة العالمية وتنسيق مكافحة الارهاب وتأكيد أهمية التزام العراق بالقرارات الدولية أهم ملامح البيان الختامي

كتب المحرر السياسي

لـ«عكاظ» بباريس

□تصادف وجود صاحب السمو الملكي الامير سلطان بن عبدالعزيز النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع والطيران والمفتش العام في باريس موعد انعقاد مؤتمر الاشتراكية الدولية والذي شارك فيه عدد كبير من الزعماء والقادة في العالم بمن فيهم الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات ورئيس الوزراء الاسرائيلي ايهود باراك. في الوقت ا لذي تصادف وجوده هنا مع وجود فخامة الرئيس المصري حسني مبارك في زيارة خاصة لفرنسا. حيث بدت العاصمة الفرنسية وكأنها محور الاستقطاب الاوربي الأبرز في الآونة الأخيرة. بحثاً عن دور مركزي لأوربا الغربية في حل قضايا العالم المحورية جنباً الى جنب مع الدور الامريكي المتصاعد.

ورغم اهتمام المملكة بالقضايا الاقليمية والدولية ورغم انشغالها بالهم الفلسطيني بصورة أكثر تحديداً وبمسائل الأمن والاستقرار في المنطقة ومواجهة الارهاب بآلية دولية فاعلة، الا ان لقاءات سمو الامير سلطان بالرئيس الفرنسي جاك شيراك ورئيس الوزراء (جوسبان) ووزير الدفاع (آلان ريشار) قد ركزت بصورة أساسية حول تنمية وتطور العلاقات السعودية الفرنسية في المرحلة القادمة في اطار جهود المملكة الرامية الى تعديل ميزان التجارة الدولية مع الشركاء الرئيسيين في العالم وزيادة الصادرات السعودية الى تلك الدول واستقطاب الاستثمارات الاجنبية بصورة أوسع في المملكة فضلاً عن تنمية القدرات البشرية والفنية والدفاعية وتحديثها باستمرار.

وقد اكدت المصادر الفرنسية المطلعة ان أهمية الزيارة قد تجسدت من خلال التأكيد للفرنسيين بأن بإمكانهم المشاركة بصورة فاعلة في الخطط والبرامج والمشروعات المطروحة للاستثمار المشترك بالمملكة سواء في مجالات الصناعات التحويلية (البتروكيماوية) أو شبكات الربط الكهربائي الضخمة أو الهاتف، وكذلك في مجال نقل التكنولوجيا الفرنسية المتطورة والتدريب عبر برامج التوازن الاقتصادي أو من خلال أي اشكال تجارية اخرى من شأنها ان تحقق مصالح البلدين والشعبين.

فقد وضع اهتمام الفرنسيين بضرورة المشاركة الفاعلة للشركات العالمية في الاستثمار في المملكة واهمية الحصول على فرص افضل للعروض الفرنسية في المشروعات والاستثمارات الضخمة المزمع الدخول فيها.

غير ان المملكة اكدت للمسؤولين الفرنسيين على حرصها التام على هذه المشاركة، وثقتها التامة في قدرة الشركات والمؤسسات الفرنسية للمنافسة الفاعلة، غير ان الفوز بأي مشروعات مطروحة يخضع لاعتبارات عديدة تحددها المواصفات الخاصة بكل مشروع ومدى الكفاءة في التنفيذ والالتزام بمدة التنفيذ وبالقواعد التعاقدية وطرق التمويل للمشروعات دون فوائد عالية من شأنها ان تضخم اقيامها وتقلل من هامش الفائدة المشتركة لاطراف التعاقد. وان المملكة بطرحها للعديد من المشروعات او من خلال اتاحتها فرص الاستثمار الواسعة في الداخل لاتميز بين شركة وشركة او بلد دون آخر الا بالقدر الذي تحدده الشروط والمواصفات والتكلفة الكلية للمشروعات وحجم الاستثمارات ومن ثم العائد الذي سيرجع على الاقتصاد السعودي في النهاية ولا فرق هنا بين ان تكون الشركات المستثمرة ايطالية او امريكية او فرنسية او يابانية او انجليزية او صينية، فالمجال مفتوح امام الجميع، والقدرة التنافسية بين هذه الشركات هي التي تحدد اجدرها بالفوز بالفرص الاستثمارية والمشروعات المطروحة..

الفرنسيون تفهموا بصورة جيدة وجهة النظر هذه، كما تفهموا اهمية السرعة في التحرك والمشاركة في تقديم العطاءات او طلبات الاستثمار.

ويتوقع ان تتقدم العشرات من الشركات والمؤسسات الفرنسية الصناعية الكبرى بعروضها خلال الأشهر الثلاثة القادمة. كما يتوقع ان تتوافد على المملكة عشرات الوفود لعقد اجتماعات عالية المستوى مع المسؤولين ورجال الاعمال السعوديين، كما يتوقع ان تتولى الغرف التجارية في البلدين مهمة التنسيق الأوسع في المرحلة القادمة، فضلاً عن تطوير آلية العمل داخل مجلس الاعمال السعودي الفرنسي المشترك لهذه الغاية.

ورغم الأولوية الكبرى للهم الاقتصادي على زيارة سمو الامير سلطان لباريس ولقاءاته الهامة بالمسؤولين فيها. الا ان الجوانب السياسية او الأمنية كانت محل تطارح معمق.. لاسيما وان فرنسا معنية بتأكيد حضورها الدائم على الساحة العربية بصورة عامة والخليجية بصورة خاصة، سواء من خلال المشاركة في حماية الامن والاستقرار فيهما او من خلال تحسين فرص التعاون العسكري مع دولها.

وقد وضح ان كلا من الرئيس الفرنسي ورئيس الوزراء ووزير الدفاع مهتمون اشد الاهتمام بتطوير التعاون مع المملكة في هذا المجال، وهو اهتمام يماثله اهتمام المملكة بتوسيع الدور الفرنسي تبعاً للالتزامات والتعهدات المتبادلة.

واذا كان الرئيس شيراك قد أولى اهتماماً بالعلاقات الثنائية بصورة اساسية انطلاقا من خصوصية علاقاته بكل من خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز وسمو ولي عهده الأمين الامير عبدالله بن عبدالعزيز وسمو النائب الثاني الامير سلطان بن عبدالعزيز.. فان رئيس الوزراء الفرنسي (جوسبان) قد اولى اهتماماً اساسياً لنمط العلاقات السياسية ودور المملكة في المنطقة واسهاماتها المستقبلية جنباً الى جنب فرنسا للقيام بدور مشترك وفاعل سواء في نطاق عملية السلام الراهنة ان على المسار الفلسطيني الاسرائيلي المتحرك او على المسار السوري اللبناني الراكد.. او بالنسبة للوضع في منطقة الخليج ومستقبل التعاون بين دوله وكل من ايران وتركيا ودول البلقان. فضلاً على بحث أوجه التعاون الشامل وبالذات في مواجهة الارهاب بكل اشكاله ودوافعه والوانه.

ولم يحل اهتمام وزير الدفاع الفرنسي بالتركيز على تدارس كافة أوجه التعاون بين البلدين في هذا المجال وتقديمها تقديماً موضوعياً دون شمول المباحثات بين الطرفين النواحي السياسية والاقتصادية الأخرى ذات العلاقة بأوجه التعاون العسكري المستقر بين البلدين، انطلاقا من مصلحة البلدين المشتركة في توفير مصادر تمويل دائمة وحيوية لدعم المشروعات المشتركة.

***

○○ على جانب اخر، فان الزيارة كانت فرصة للتأكيد على المواقف المشتركة للدولتين تجاه قضايا اخرى لاتقل اهمية. ومنها الوضع في العراق، ومسألة انضمام المملكة الى منظمة التجارة العالمية ومكافحة الارهاب وقد ساهم وجود كل من سمو وزير الخارجية الامير سعود الفيصل ومعالي وزير التجارة الاستاذ اسامة فقيه في بحث هذه القضايا وسواها مع نظرائهم الفرنسيين على مدى اليومين الماضيين وقبل مغادرة وزير الخارجية الفرنسي (فيدرين) الى المنطقة امس لمتابعة الجهود الفرنسية الرامية الى تنشيط عملية السلام بالمنطقة.

ويتوقع ان يتضمن البيان الصادر في نهاية الزيارة التأكيد على الأمور التالية:

○○ أولاً: دعوة النظام العراقي الى التنفيذ الكامل والدقيق للقرارات الدولية الصادرة بحقه والتزامه بكافة تعهداته وعدم القيام باي عمل يهدد أمن واستقرار المنطقة. وتحميله مسؤولية استمرار العقوبات نتيجة عدم رضوخه للارادة الدولية رضوخاً تاماً.

ثانياً: الاستمرار في التعاون والتنسيق الموسع بين البلدين لمكافحة الارهاب وتبادل المعلومات وتطوير أوجه التعاون والتنسيق بين الاجهزة المعنية في الدولتين في هذا الجانب وايجاد آليات اكثر فعالية لتضييق الخناق على الاعمال والنشاطات الارهابية.

ثالثاً: دعم فرنسا المطلق لجهود المملكة الرامية الى الانضمام لمنظمة التجارة العالمية كدولة مؤثرة في الاقتصاد العالمي ومصالحها متداخلة مع جميع دوله وشعوبه ولكافة دول العالم مصلحة حقيقية في انضمامها السريع وبفعل توفر الشروط الضرورية فيها.

رابعاً: التأكيد على سلامة السياسات البترولية الراهنة ودورها في انعاش الاقتصاد العالمي نتيجة استقرار الاسعار، وثبات معدلات الانتاج والتزام الدول المعنية بالاتفاقات المبرمة في هذا الخصوص وانعكاسات السياسات السعودية الايجابية في هذا المجال، على التجارة الدولية.

○○ وبكل المقاييس فان المصادر الفرنسية (هنا في باريس) اكدت على نجاح الزيارة واهميتها في تجسيد الشراكة السعودية الفرنسية التي أكد عليها سمو ولي العهد الامير عبدالله بن عبدالعزيز لدى زيارته الأخيرة لفرنسا، وجاءت هذه الزيارة لتفعيل ذلك التوجه بعد فترة من العمل الجاد في العاصمتين لوضع اسس وقواعد عملية لتلك الشراكة الفاعلة.. بما يؤكد رغبة وحرص البلدين على تعزيز سائر أوجه التعاون في كل المجالات ودون تحفظات نظراً للثقة المتنامية بينهما..

وقد ترجم هذا الاهتمام من خلال اللقاء الاضافي الهام الذي عقد بين سمو الامير سلطان بن عبدالعزيز يوم امس وبين رئيس الوزراء الفرنسي (جوسبان) لادراكه لاهمية العلاقات الثنائية وحرصه على توسيع نطاقها واكسابها ابعاداً استراتيجية وسياسية أكبر، لاسيما في ظل نمط الادارة السياسية السائدة في فرنسا منذ مجيء الاشتراكيين الى الحكم ومباشرتهم دوراً مؤثراً وكبيراً في الحياة الفرنسية إن على المستوى السياسي وان على المستوى الاقتصادي العام.. بما يشير الى وجود رغبة حقيقية لدى الطرفين في العمل المشترك والموسع وعلى كل المستويات.

بأمر سمو النائب الثاني

نقل الهاشمي من مصر وثلاثة مرضى من الباحة بالاخلاء الطبي

محمد مانع (سراة عبيدة) عبدالخالق الغامدي (الباحة)

الملك عبدالله الثاني يقلد الامير فهد بن سلطان وسام النهضة الاردني

واس (عمان)

الامير نايف يفتتح المؤتمر السابع لمديري الشرط غدا

خالد ظهران الغامدي

(الباحة)

الامير نايف

عكاظ

السلام العادل والشامل

يظل موقف المملكة من قضية السلام موقفاً ثابتاً وراسخاً فهي حريصة عليه ساعية من أجله داعمة لكل مسعى يمكن أن يفضي إليه. والمملكة ترتكز في موقفها هذا على القيم الاسلامية العليا التي تتأسس عليها سياستها وهي قيم تحض على الاخاء والتسامح والبحث عما فيه خير الانسانية وسعادة البشرية، كما ترتكز المملكة في ذلك على موقعها الحضاري في مجتمع معاصر يدرك ما جرته الحروب على البشرية من كوارث ومآس ولذلك فهو مجتمع يسعى جاهداً الى كل ما يمكن له أن يجنب الانسانية مآسي الحروب وكوارثها.

وقد اكدت المملكة في كل مرة تثار فيها قضية السلام على هذا الموقف الراسخ غير انها اكدت كذلك على ضرورة ان يكون هذا السلام شاملاً وعادلا بحيث لا يكون سلاماً من طرف واحد او سلاماً مع طرف واحد بل هو السلام الذي تكتسب فيه المنطقة استقرارها وتضمن سلامة شعوبها وتحافظ فيه على مقدرات مواطنيها وكذلك فهو سلام عادل يقوم على التسليم بالحقوق المشروعة لاصحابها وليس سلام الأمر الواقع الذي يكون تحصيلاً لما أفرزته الحروب وسياسة القوة من ظلم وعدوان وانتهاك للحقوق واستلاب للمقدرات.

وكان هذا هو موقف المملكة الدائم والراسخ من قضية فلسطين وما شهدته من منحنى أخذ يطرح السلام كبديل للحروب التي شهدتها المنطقة في الصراع بين اسرائيل والدول العربية اذ أن المملكة ظلت تؤكد حرصها على مسيرة السلام ودعمها لكل طرف يتحرك باتجاه السلام في نفس الوقت الذي تؤكد فيه على ضرورة الا يكون السلام على حساب الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني او على حساب سيادة الدول العربية على الاراضي التي لازالت ترزح تحت وطأة الاحتلال الاسرائيلي.

وفي هذا الاطار جاء حديث صاحب السمو الملكي الامير سلطان بن عبدالعزيز النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع والطيران والمفتش العام للصحفيين في اعقاب لقائه بالرئيس الفرنسي جاك شيراك حيث أكد سموه الكريم على ان مباحثاته مع الرئيس الفرنسي حول قضية الشرق الاوسط استندت على ان سياسة الدولتين فرنسا والمملكة انما هي سياسة محبة السلام الشامل والعادل ومن هنا جاء دعم المملكة للمسعى الفرنسي في تحريك عملية السلام في نفس الوقت مساندة المملكة للموقف السوري الحريص على ان يكون السلام قائماً على العدل والشمول لكي يكون بحق سلام الشجعان لا سلام التسليم بالأمر الواقع.

الندوة العالمية للشباب الإسلامي
WAMY
DESIGNED BY : MASAR ADV. Tel. 9710984